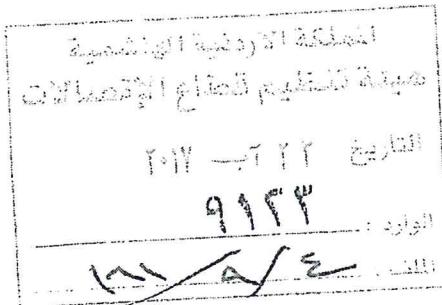


الخط الخلوي

ص.ب ١٦٨٩ عمان ١١١٨ الأردن
تلفظ: +٩٦٢٦٤١٠٦٦٦٦
فاكس: +٩٦٢٦٤١٠٦١١
www.orange.jo



الرقم: 6 / 19 / 15 / 11 / 4481
التاريخ: 2017 / 8 / 22

عطوفة الرئيس التنفيذي لهيئة تنظيم قطاع الاتصالات المحترم

الموضوع : مراجعة سوق الجملة لخدمة

إنهاء الرسائل القصيرة

تحية وبعد،

إشارة الى كتاب الهيئة رقم (ص/4/1/17/6417) تاريخ (2017/8/2) بخصوص طلب ملاحظات على الإخطار المتعلق بإصدار قرار تنظيمي لمراجعة سوق الجملة لخدمة إنهاء الرسائل القصيرة، فإن شركتنا تود الإشارة إلى أن مراجعة سوق خدمة إنهاء الرسائل القصيرة بالجملة Wholesale SMS Termination بمعزل عن أسواق الاتصالات المتنقلة الأخرى وتحديداً سوق خدمات الاتصالات المتنقلة بالتجزئة Retail mobile services، سيؤدي بالضرورة إلى وجود علاجات تنظيمية غير منسقة عبر هذه الأسواق وما لذلك من آثار في عدم تحفيز المنافسة الفعالة، أخذين بعين الاعتبار وجود مؤشرات على هيمنة شركة زين في معظم أسواق الاتصالات المتنقلة ومنها سوق خدمات الاتصالات المتنقلة بالتجزئة، إضافة إلى عدم التزامها حتى تاريخه بتنفيذ العلاجات التنظيمية المفروضة عليها بموجب قرارات مراجعة الأسواق للعام 2010، الامر الذي سيحد من فعالية أية علاجات تنظيمية مستقبلية وسيؤثر سلباً على مستوى المنافسة في قطاع الاتصالات والاستقرار التنظيمي فيه.

بشكل عام، واستناداً لأفضل الممارسات العالمية والمنهجية المستخدمة في مراجعة الأسواق المنصوص عليها في الورقة البيضاء الصادرة عن الهيئة بتاريخ 14/5/2009، تتطلب مراجعة الأسواق تسلسلاً محدداً لمراجعات السوق عبر سلسلة القيمة Value Chain، حيث يتوجب مراجعة أسواق التجزئة قبل مراجعة أسواق الجملة أو فرض أية علاجات تنظيمية فيها، كما ترى شركتنا أن

إجراء مراجعة لأي من الأسواق وفرض العلاجات التنظيمية فيها، يجب أن تكون كنتيجة لضعف المنافسة أو انعدامها أو كعلاج لفشل في السوق المعنى *Market Failure*، الأمر الذي لم يتم إثباته في وثيقة الإخطار المذكورة أعلاه.

وعليه، فإن شركتنا تتقدم إلى هيتكم الكريمة باعتراضها على الاستشارة العامة أعلاه باعتبارها مراجعة جزئية للقرار التنظيمي الخاص بمراجعة أسواق الاتصالات المتنقلة دون النظر بدراسة واقع سوق الاتصالات المتنقلة ككل، والذي يتم على أساسه تحديد مدى ضرورة فرض علاجات تنظيمية محددة للأسوق الفرعية فيه، وذلك وفقاً لما يلي:

1. إن تصنيف أي من المرخص لهم كمشغل مهيمن في أي من أسواق الاتصالات يتوجب أن يستند على دراسة شاملة للسوق المعنى بالتزامن مع الأسواق المتربطة وذات العلاقة ليتم على أساسها فرض التزامات تنظيمية محددة، حيث أن تلك الدراسة لها من الأهمية في تحديد الأولويات في فرض أي علاجات تنظيمية على المشغل المهيمن سواء على مستوى سوق التجزئة أو سوق الجملة.

2. وفقاً لقرارات مراجعة سوق الاتصالات المتنقلة 2010 التي تم اقرارها من قبل هيتكم والتي استندت في مضمونها على واقع معلومات السوق في ذلك الوقت، قررت الهيئة وبعد مراجعة سوق خدمات الاتصالات المتنقلة بالتجزئة تصنف شركة زين كمشغل مهيمن في سوق النفاذ للاتصالات المتنقلة بالجملة وإنشاء المكالمات وفرضت علاجات تنظيمية مسبقة على شركة زين وفقاً لذلك. هذا وبالرغم من أن الهيئة لم تصنف صراحة شركة زين كمشغل مهيمن في سوق خدمات الاتصالات المتنقلة بالتجزئة، إلا أنها ابقت على العلاجات التنظيمية المنصوص عليها في قرار مجلس المفوضين رقم (9-1/2004) ليتم تطبيقها على شركة زين استناداً على وقائع تدل على هيمنة شركة زين في سوق التجزئة.

3. إن موضوع الاستشارة أعلاه وفقاً للنتائج التي توصلت لها الهيئة سيساهم في تعطيل المنافسة وخلق تشوّهات في السوق المعنى، وتحفيز الممارسات غير المشروعة، وتشجيع شركة زين على إساءة استغلال وضعها المهيمن، وذلك وفقاً لما يلي:

أ- زيادة الحصة السوقية لشركة زين:

■ ان تسعي خدمات إنهاء الرسائل النصية القصيرة بالجملة (A2P) سوف يؤدي إلى قيام مصدر رسائل الجملة (المستفيدين) إلى التعاقد مع جميع المشغلين في السوق تفاصياً لتکاليف اسعار إنهاء الرسائل من شبكة الى اخرى والاكتفاء بإرسال الرسائل على نفس الشبكة لكل مرخص له متعاقد معه، وبما أن شركة زين لديها



الخط الظري

ص.ب ١٦٨٩ عمان ١١١٨ الأردن
هاتف: +٩٦٢٦٤٦٠٦٦٦٦
فاكس: +٩٦٢٦٤٦١١١١
www.orange.jo

العدد الاكبر من الزبائن في السوق، فانه سوف يصبح من الاجدى تجاريًا لمصدري رسائل الجملة التعاقد مع شركة زين وبحصة اكبر من الرسائل القصيرة لإنها على نفس شبكتها (on-net)، الامر الذي سيؤدي إلى خسارة الشركات المرخصة ذات الحصة الاقل من عدد الزبائن لتلك التعاقدات التجارية لصالح شركة زين المهيمنة وبالتالي زيادة حصتها السوقية من عوائد السوق وبالتالي زيادة هيمنتها.

إن اجراء مراجعة جزئية لسوق الاتصالات المتنقلة دون النظر في مراجعة السوق كل سوف يحد من تنافسية السوق، وسيحفز الشركة المهيمنة في السوق ذات الحصة الاكبر من عدد الزبائن (شركة زين) على تسعير رسائل (A2P) لمصدري رسائل الجملة على نفس الشبكة (on-net) مقارنة بأسعار إنها على شبكات المrexch لهم الآخرين (off-net) بشكل يضمن عدم انتقالهم الى مشغل اخر، وذلك لأن الهاشم السعري لإنهاء الرسائل على نفس الشبكة يبقى ذا جدوى أكبر لمصدري رسائل الجملة مقارنة بالمشغلين الآخرين ذات الحصة الاقل في عدد الزبائن. إضافة إلى ذلك، فإن زيادة شركة زين لأسعار هذه الخدمة لن يحفز مصدرri رسائل الجملة على الانتقال إلى المشغلين الآخرين نظراً للحصة الاعلى لشركة زين في السوق من حيث عدد الزبائن(Club Effect)، وبالتالي الاضرار بالمنافسة في هذا السوق.

إن شركة زين لم تلتزم حتى تاريخه بتطبيق العلاجات التنظيمية المسقبة الواردة في قرار الهيئة لمراجعة اسواق الاتصالات المتنقلة، مما ادى الى زيادة هيمنتها من حيث زيادة حصتها السوقية من ناحية العوائد المالية وبنسبة تجاوزت 50%， وبما أن العوائد المالية للرسائل النصية القصيرة (A2P) تعد ضئيلة جداً مقارنة بمجمل عوائد شركة زين، وبالتالي فإن دراسة الهيئة وفق الاستشارة العامة موضوع الاعتراض لم تأخذ بعين الاعتبار أن تنظيم هذه الجزئية من السوق سوف يؤدي إلى زيادة هيمنة شركة زين في سوق الاتصالات المتنقلة في ظل عدم تطبيق شركة زين للعلاجات التنظيمية المسقبة التي تم فرضها من قبل هيئة التحكم وفق قرار مراجعة اسواق الاتصالات المتنقلة، وأن عدم قيام الهيئة بإجراء مراجعة شاملة لأسواق الاتصالات المتنقلة كاملة، بما فيها اسواق الجملة والتجزئة، ليتم على أساسها فرض علاجات تنظيمية متسقة لجميع الأسواق الفرعية الناشئة، سوف يؤدي الى الاخلاص في التوازن التنظيمي ويعطل المنافسة في هذا السوق.

الخط الخلوي

ص.ب ١٦٨٩ عمان ١١١١٨ الأردن
هاتف: +٩٦٢ ٦٦٦٦٠٦٦٦٦
فاكس: +٩٦٢ ٦٦١١٠٦١١
www.orange.jo

ب- خلق تشوّهات في السوق:

■ لم تتضمن مراجعة الهيئة لسوق إنتهاء الرسائل القصيرة بالجملة دراسة مدى تأثير تنظيم هذه الخدمة على انتقال مصدري رسائل الجملة للبدائل الأخرى المتوفرة عبر تطبيقات الانترنت والتي تعتبر أقل كلفة ولا تخضع إلى رقابة أو تنظيم الهيئة، وبالتالي تحفيز استخدام تلك التطبيقات من قبل مصدري رسائل الجملة وأثر ذلك على الشركات المرخصة وفقدانها لعوائد مؤكدة نتيجة تقديم هذه الخدمات، وانخفاض العوائد الحكومية المتأنية من تلك الخدمات كالضرائب والرسوم الحكومية، إضافة إلى فقدان الرقابة والتنظيم الحالي لهذه الخدمة.

لما سبق، نرجو من هيتكم الموقرة إعادة النظر في اجراء مراجعة سوق خدمة إنتهاء الرسائل القصيرة بالجملة على أن تكون هذه المراجعة جزءاً من مراجعة اسوق الاتصالات المتنقلة ككل وبالتزامن معها.

ونفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

المدير التنفيذي للشؤون القانونية والتنظيمية والمصادر

د. إبراهيم حرب

شركة البراء الأردنية للاتصالات المتنقلة - أورانج